جماعة حقوقية تقاضي وزير داخلية مصر لأنه "لا يحترم قانون الطوارئ"

الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

أقامت وحدة دعم قانوني في جماعة حقوقية مصرية دعوى في مجلس الدولة ضد وزير الداخلية حبيب العادلي، لإلزامه بتحديد أسباب القبض على أحد المدوّنين، ومكان احتجازه.

وقالت "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان"، في بيان الخميس 4-12-2008، إن وحدة الدعم القانوني لحرية الرأي والتعبير بالشبكة ووالد المدون محمد عادل "قد تقدما ببلاغين للنائب العام بعد اختطافه، في 20 نوفمبر الماضي، ثم علما بأن المدوّن الشاب قد تم اعتقاله. واستخرجت الشبكة تصريح لزيارته، إلا أن إدارات السجون أفادت بأنه غير موجود لديها". وأشار المحامي بالجماعة طاهر أبو النصر إلى وجود "دليل رسمي يفيد باعتقال عادل، واختفائه بهذا الشكل يعني أن وزارة الداخلية لا تحترم حتى قانون الطوارئ، الذي رغم كل مساوئه يعطي المعتقل حق معرفة أسباب اعتقاله ومعرفة مكان احتجازه".

وأكد المدير التنفيذي للشبكة جمال عيد إلى أن المنظمة الحقوقية غير معنية "إذا كان عادل منتمي للإخوان المسلمين أم لا. ما يعنينا هو معرفة هل خالف القانون أم لا؟ فنحن لن نتواطأ على حرية مواطن مصري بدعوى انتمائه لهذه المجموعة أو تلك، وما نعلمه أنه لم يرتكب جريمة، ولكنه كتب رأيه على مدونته، ولذا ينبغي أن ندعم حقه في إبداء رأيه".

وطالبت الشبكة العربية في قضيتها بتعويض مليون جنيه مصري (180 ألف دولار تقريبا) لأسرة المدوّن الشاب "نتيجة إهدار وزير الداخلية لنصوص القانون والدستور وما ترتب على هذه المخالفة من أضرار لأسرته".

وكانت الشرطة المصرية احتجزت المدون الذي انتقد الحكومة وأعرب عن تأييده لحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) التي تسيطر بالقوة على قطاع غزة منذ منتصف يونيو/حزيران 2007.

وأشارت المنظمة إلى أن 40 شرطيا دخلوا منزل عادل/ وصادروا كتبا واسطوانات مدمجة قبل أن يلقوا القبض عليه في وقت لاحق بعيدا عن المنزل في 21 نوفمبر الماضي.

وتضمنت المدونة عادل التي تم حجبها حاليا على الانترنت صورة لمؤسس جماعة الإخوان المسلمين وعلما أمريكيا تشتعل فيه النار وصورا لمقاتلي حماس. وتحظر الحكومة المصرية نشاط جماعة الإخوان المسلمين وهي أقوى جماعة معارضة في مصر. وتلقي الشرطة القبض بانتظام على أعضاء الجماعة.
المصدر : العربية نت